المستخلص

تناولت هذه الدراسة واحدة من اهم الظواهر التي انتشرت على نطاق واسع في العراق بشكل عام وفي محافظة ذي قار بشكل خاص نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية التي حدث بعد عام(٢٠٠٣) ،تهدف الدراسة الحالية الى تسليط الضوء على واقع العمالة الاجنبية الوافدة الى محافظة ذي قار من خلال الوقوف على حجمها وخصائصها بحسب الوحدات الادارية للمحافظة اعتمادا على مؤشرات تفصيليه لأوضاعها. فضلا عن معرفة اسباب الظاهرة، وتم احصاء مجتمع العمالة الاجنبية الوافدة الى محافظة ذي قار والبالغ عددها(٢١٥٠) عاملاً وافداً موزعة على اقضية المحافظة الخمسة،واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي عن طريق جمع البيانات وتحليلها للتعرف على واقع العمالة الوافدة في محافظة ذي قار،فضلاً عن الاعتماد على بعض الاساليب الاحصائية واستخدام بعض المعايير التخطيطية المحلية في معالجه الموضوع من زواياه وجوانبه المختلفة،اما مصادر الدراسة، فقد تم الحصول البيانات من دائرة الاقامة في محافظة ذي قار ودائرة العمل والرعاية الاجتماعية في محافظة ذي قار،فضلاً عن شركة نفط ذي قار،ولم تغفل الدراسة الجانب الميداني فقد وزعت استمارة الاستبيان لاستخلاص المؤشرات التي لا توجد لها بيانات رسمية، واستمارة وزعت بطريقة العينة القصدية، وتوصلت الدراسة الى ان ثمة تغييرات طرأت على العمالة الوافدة الى محافظة ذي قار ، فقد شهدت العمالة ارتفاع في الاعداد الوافدة للمحافظة،فبعد ان كانت(١١١٣)عام(٢٠٢٠) ارتفت الى (٢١٥٠)عام(٢٠٢٣)،وتركزت في قضاء(الناصرية والرفاعي) بسبب وجود حقول النفط وبعض الانشطة الاقتصادية الاخرى،وانخفضت في باقي الاقضية(الشطرة،سوق الشيوخ،الجبايش) بسبب قلة الاستثمارات، وان هذه الزيادة في الاعداد لها اثار ايجابية وسلبية كبيرة على المجتمع والخدمات المجتمعية،ومن ثم اثرت سلبا على مستوى البطالة والفقر ،فضلاً عن الاثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والامنية,وتوصلت الدراسة الى ان العمالة الوافدة لم تكن تدخل بصور نظاميه مخطط لها بل، قد تدخل بصوره عشوائية لأسباب مختلفة يأتي بيان اسبابها لاحقا واكدت الدراسة على ضرورة الاعتماد على اليد العاملة الوطنية بغية الحد من البطالة وفتح المجال للعمالة الوافدة وفق ضوابط ومحددات معينة.